شبكة الألوكة
www.alukah.net

وسبب ذلك ان قوى الانسان من النفس اما جذب واما دفع فالقوة
الجاذبة الجالبة للملائم هي الشهوة وجنسها من الحب والارادة وكذلك القوة
الدافعة المانعة للمنافي هي الغضب وجنسها من البغض والكراهة
وهذه القوة باعتبار الامر المشترك بين الانسان والبهائم هي مطلق الشهوة
والغضب وباعتبار ما يختص به الانسان العقل والايمان والقوى الروحانية
فالكفر فساد في العقل والايمان
والفسق ناشئ عن القوة الغضبية والزنا عن القوة الشهوانية
فالكفر فساد العقل والعلم هو صلاح القوة العقلية
اعتدادا فساد في القوة العصبية والزنا اعتدادا فساد في القوة الشهوانية
ومن وجه آخر نقول هو ان الخلق خلقهم الله لعبادته
وقوام الشخص بجسده وقوام النوع بالنكاح والنسل
فالكفر فساد المقصود الذي له خلقوا وقتل النفس
فساد الموجود والزنا فساد النسل الموجود في المستقبل
من النوع فذاك ابطال وجود وذاك افساد
ابطال وجود واعدام الوجود اعظم فساد ولهذا كان الموت
وفي وجه بالنسبة الكفر فساد العقل والروح الذي هو ملاك الجسد
والقتل افساد للجسد الحامل له والزنا فساد
واما الزنا فهو افساد في صفة الوجود لا في اصله لكن هذا الخص بالزنا من هنا
يعلم ان اللواط اعظم فسادا من الزنا

فصل في منطق طائفة من المنطق والخلاف فيه

ينبه على ان مدارك العلم منحصرة في الحد والرسم
من الرسم ونحوه وفي القياس ونحوه من الاستقراء والتمثيل لان العلم اما ان يتصور وهو معرفة
المفردات واما ان يصدق وهو العلم بنسبة بعضها الى بعض بالنفي او الاثبات وكل من العلمين اما بديهي
لا يحتاج الى تشوف واما نظري فالموصل من الطريق وطلب التصور هو الحد والمعرف
هو القياس الذي يسميه البرهان ان كان مقدماته يقينية ثم الحد هو القول الدال على ماهية الشيء
وان كان يراد به تفسير الحدود فالاسم هو القول الدال على المسمى يراد به المسمى اذا فهم من
الحد والاسم هو المحدود والمسمى فان الماهية هي القول من جواب ما هو ويعبر عنها بانها
جواب السؤال بصيغة ما هو فتكون الماهية هي الحد وهي ذات الشيء ايضا
وهذه المصادر الخمسة المشتقة من الحمل الاشتقاقي متولدة مثل الماهية والانية
والكيفية والحقيقية والاينية واللمية متولدة المصادر من الحمل الخبري كالحمولة والفلحية
والسماء والجلد وكذلك ثم قسموا ثم قسموا الماهية من الصفات الذاتية
وتكلموا على الذات من الصفات الذاتية والعرضية فالذاتية هي التي يقع تصور الموصوف بتصورها
فالذات متوقف عليها في الوجود والذهن وما ليس كذلك فهي العرضي ثم هو ينقسم الى لازم
وعارض فاللازم اما لازم للماهية كالزوجية للاربعة والفردية للثلاثة واما لازم لوجودها
دون ماهيتها فيها كالسواد للفحم والحدوث للجسم للحيوان والعارض المفارق
اما بطيء الزوال كالشباب والشيب واما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل
والمشترك هو القدر المشترك بين الذاتي واللازم للماهية فان كلاهما لا يفارق الذات
لا في الوجود العيني ولا الذهني ففرقوا بينهما بان الذاتي يتبين تصوره تصور الماهية بحيث لا يفهم
الذات بدونه بخلاف لازم الماهية ثم كل من الذاتي والعرضي اما ان يدل به الجنس
وهو الجنس والعرضي العام واما ان يدل به نوع وهو الفصل والخاصة واما ان يجمع
بين المشترك والمميز وهو النوع فهذه الكليات الخمس الجنس والفصل والنوع والخاصة
والعرض العام ثم الكلام في هذه الصفات وانقسامها على ما يعتبر
في الحدود والحقائق واما القياس فانه قول مؤلف من اقوال اذا سلمت لزم عنها
لذاتها قول آخر لا بد من مقدمتين والمقدمة هي القضية وهي الكلمة الخبرية ولا بد منها
من مفردين فكان الكلام في مادته مراتب الاولى الكلام في المفردات الفاظها
ومعانيها ثم الكلام في المطابقة والتضمن واللزوم والاسماء المترادفة والمتباينة والمتواطئة
والمشككة والمشتق والجامد والمعاني والمفردة والمركبة والمعنى الكلي والجزئي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والمرتبة الثانية الكلام في القضايا وأقسامها من الخاص والعام والمطلق والإضافات والشرط
والحكم والمحمول وجهات القضايا وفي أحكام القضايا مثل لزوم النقيض
وعدم الطلق وعكس النقيض ه

والمرتبة الثالثة الكلام في القياس وضروبه وشروط إنتاجه من أنه لا بد فيه
من قضية كلية عامة إيجابية وأن الشكل لا يحصل من سالبتين ولا خاصتين ولا سالبة
وجزئية إلا في الشكل الثالث معنوي موجبة وجزئية ليتأتى بل إما موجبتان منهما كلية
وإما معنوي سالبة وكلية جزئية وغير ذلك من أحكام صور
القياس وأنواعه التي تنتج من سرمان الخلف المردود إلى حكم بعض القضية وإما المردود إلى طلق
ثم يشرع بعد ذلك في مواد القياس يسمونه البرهاني وهو ما كانت مواده يقينية
وحصروا اليقينيات فيما ذكروه من الحسيات الباطنة والظاهرة والبديهيات والتواترات
والمجربات وزاد بعضهم الحدسيات
والخطابي وهو ما كانت مواده مشهورة تسليم أو غير تسليم والجدلي وهو ما
كانت مواده مسلمة من الخارج تسليم أو مشهورة أو غير ذلك والشعري
وهو ما كانت مواده مشهورة أنها غير مطابقة كالفرض والجزئية والمصلحة
والمغالطي وهو ما كانت مواده موهومة غير الحق ه

فصل الناس في الاسم على أقوال أحدها أنه حقيقة في المشترك مجاز في المنقول وهو قول
الجمهور فإن الناس قسموا إلى عقلي وهو ما يتكلم به العقل والشرعي وهو ما لا يدرك
من أصل معلوم بالشرع وكل من العقلي والشرعي كما يسمى قياسا يسمى الناس قياسا
وقياس شمول فالأول الحاق الشيء بظيره والثاني إدخال الشيء تحت حكم المعنى العام
الذي يشمله ثم إن كل منهما منقسم إلى الآخر لأنه لا بد من المشترك من معنى يكون بالنسبة
ولا بد في المعنى المشترك من خصوصيات تميزه أحدهما عن الآخر في ذلك المعنى
فالقياس بالنسبة إليهما هو المقدر والاعتبار الجنسي ه

وأداة ما من مواده صحيحة فلا ريب أنه يفيد علما صحيحا لكن خصوص مواده الخاصة من جهتين أحدهما أن
من القضايا الاحتمالية المذكورة لا دليل على أنه قياسا فإما أن يقال إنه لا يفيد
لكن إن حكم بأنه لا يفيد الأمر هذه الجهات المعينة فإن رجع إلى الإنسان إلى الجنس
فيه إن له أن يسلم النوع حتى الأفراد والأدلة لا تحصل لهم من بعد ذلك
ثم التوابع حلال ذلك ه

الثاني أن البرهان يفيد العلم لكن من أين أنه لا يحصل إلا بهذا البرهان الذي صورته
هل يدرك أنا على ما نبين هي لعموم ضروريته أو حسه ولا حاجة نظرية قياسية
بهذا الحد بل إنما لم يحصلوا بعلمه من مواده وهي ما حصل من العلوم بغير هذه
الأدلة المحصورة أو بغير قياس ما لا دليل على حصول الناس في علوم الأفراد
لا يحصل إلا بواسطة الناس ولا يمكن أن يعلم أن علم الرب كذلك ولا دليل على أنه على ذلك
أما سوى بعض الناس الأفراد والأدلة على نفيه وناس الرب والملائكة على النفي
بهذا من صح بمعنى الوهم أن يقينيه ويعلم أن هؤلاء القوم وغيرهم إنما
حصل من جهة ما تلقوه وتربوا به لا من جهة ما أنتجوه وعلموه وهذا كالمنطق
المنطقة الذي لم يقولوا إنما يتلقى حسب اعتقاده لا علم إلا بهذه الأدلة
المعينة دون الصورة ودل مقصود عنده في قالب ما أخبرت به الأنبياء
فيشكل في ذلك أو يكذب به أو يعرض عن اعتقاده والنظر فيه فيكون علم
أنه وعلمه من اعتقاده الفاسد أنه لا علم إلا من هذه المواد المعينة ولا دليل
البتة وإن كان يفيد العلم فالقوة طاهرة من كونها بعد ومن كونها
بعد ولا تحصل بغيرها وغاية ذلك أن الناس لا يدل إلا على علم كلي وهم
يعبرون بالكلي لأنه لا بد من الكلي معين له حكم الجزئية والكلي لا يدل إلا على القدر
المشترك وهو الكلي فجميع الحقائق المعينة لا يدل عليها فتجد الناس يأتون بها
وإنما يعلم أن علم صحة مشتركة بينها ومن غيرها فلا يعلم به شيء من خواص الذوات
البتة ولا يعلم خواص الحقيقة ولا يحيط علما من الحقيقة ولا شيء من خواصها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والمرتبة الثامنة الكلام في القضايا وأقسامها من الخاص والعام والمطلق والإضافي
وجهات القضايا وفي أحكام القضايا مثل لزوم النقيض
وعدم التناقض وعكس النقيض
والمرتبة الثالثة الكلام في القياس وضروبه وشروط إنتاجه من أنه لا بد فيه
من قضية كلية عامة إيجابية وفي الناتج لا يحصل عن سالبتين ولا خاصتين ولا سالبة
وجزئية إلا إذا كانت مغيرة وجزئية لا يثمر بل إما موجبتان فيهما كلية
وإما مغيرة سالبة وكبرى جزئية وغير ذلك من أحكام صور
القياس وأنواعه التي هي من البرهان إلى الخلف المردود إلى حكم نقيض النتيجة أو إلى عكس نقيضها
ثم يشرع بعد ذلك في مواد القياس يقسمونها إلى برهانية وهي ما كانت مواده يقينية
وحصروا اليقينيات فيما ذكروه من الحسيات الباطنة والظاهرة والبديهيات والمتواترات
والمجربات وزاد بعضهم الحدسيات
وإلى خطابية وهي ما كانت مواده مشهورة يقينية أو غير يقينية وإلى جدلية وهي ما
كانت مواده مسلمة من الخارج يقينية أو مشهورة أو غير ذلك وإلى سوفسطائية
وهي ما كانت مواده مشهورة أنها غير يقينية كالمغالطة والحجة الصحيحة
وإلى شعرية وهي ما كانت مواده مشهورة أو غير ذلك والحق

فصل الناس في النطق هل يسمى نطقا على أقوال أحدها أنه حقيقة في القول مجاز في العقل وهو قول
الجمهور وقال الناس يقسم إلى عقلي وهو ما يكتفى به العقل وإلى شرعي وهو ما لا بد له
من أصل معلوم الشرع وكل من العقلي والشرعي إما أن يسمى قياسا أو لا
وقياس شمول فالأول الحاصل من الحد الأوسط والثاني إما أن يكون لمعنى العام
الذي يشمله أو لمعنى خاص به والثاني لا بد من معنى مشترك يكون بالقياس
ولا بد في المعنى الشامل لا بد من خاص يتوجه أحد الأمرين إلى المعنى
فالقياس ثلاثة أقسام وهو المراد بالاعتبار والاختبار

وأداة من مواده صحيحة فلا يتوجه أنه يبعد علما صحيحا لكن حصل من مواده فيما ذكر
في القضايا الأحاسيس المذكورة لا دليل على إثباته فإما أن يكون أيضا أنه
لا يمكن أن يحكم بأنه لا يمكن الأمر هذه الجهات المعينة فإن رجع إلى الإنسان بالحد
فيه لم يمكن أن له إلى أسامي النوع حتى الأجناس والأول لا يحصل لغير من يعرف ذلك
ثم الواقع خلاف ذلك
الثاني أن البرهان بعد العلم لكن من أين أنه لا يحصل العلم بشرعه إلا بهذا البرهان
بل يدرك إما على ما يرى هي لعموم صدوره أو حسه ولا حاجة نظرية قياسية
بهذا ذكروا أنهم يحتاجوا إليه من مواد وهي ما حصل من العلوم بغير هذه
المواد المحصورة أو بغير قياس ما لا دليل على العلم الحاصل من العلوم إلا المشاهدة والإدراك
لا يحصل إلا بواسطة الناس وكلامهم يعني أن علم الرب كذلك ولا دليل على ذلك
أما سوى خاص الناس الأنبياء والأولياء على نبوته وقاس الرب والملائكة على البشر
بهذا من صح بمعنى الوحي أن يتنبه ويعلم أن هؤلاء القوم وغيرهم إنما
حصل من جهة ما نقلوه وأنبياؤه لا من جهة ما أنتجوه وعلموه وهذا كان النطق
بواسطة الرسالة لمن لم يتوجه الناس إلى تلبيه حسب اعتقاده لا علم إلا بهذه المواد
العقلية هي الصورة ودل مفقود عنده في قالب ما أخبرت به الأنبياء لا
يشكل في ذلك أو يكذب به أو يعرض عن اعتقاده والنقل يثق به يكون علم
أنه من اعتقاده والقائل أنه لا علم إلا من هذه المواد المعينة ولا دليل
البتة وإن كان بعد العلم فالعرف ظاهر من كونها بعده ومن كونها
بعده ولا يحصل بغيرها وتمام ذلك أن القياس لا دليل إلا على علم كلي وهم
يعترفون بذلك لأنه لا بد من كلي يعرف به جزئيه الكلي لا دليل إلا على القدر
المشترك وهو الكلي يجمع الحقائق المعينة لا دليل عليها إلا القياس بأعيانها
وإنما يحصل به أن علم صفة مشتركة بينها ومن غيرها فلا يعلم به شيء من خواص الذوات
البتة ولا يعلم خواص الجليلة ولا الأنبياء ملائكة الجليلة ولا أي من الملائكة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وأما الحد فالكلام عليه من [illegible] مواضع أحدها دعواهم أن الضروريات
النظرية لا تعلم إلا بالكاسب كالقول فيه هو قول من أن الضروريات النظرية لا تحصل
إلا بالبرهان الذي حصوره أبو زيد ولا دليل على ذلك ويدل على ضعفه أن الكاسب [illegible]
الدعي الآخر عرفه بالحد الذي يحصل به تصور حقيقة الشيء فإن قيل عرفه بالحد الذي
يحصل به تصديق بنفسه فإن قيل عرفه بالحد الذي يحصل به تصديق بغيره قيل إن
التصديق مسبوق بالتصور فالعلم بالكل مسبوق بالعلم بالبعض وأما الحد المعتبر
في الحس فهو نفس العلم بالمحدود وهو المطلوب فإن الحد المفيد للعلم بالمحدود
وهذا أصل يأتي من الموضع الثاني وهو أن الحد لا يعرف به ماهية
المحدود بحال كلام الفقهاء فإنه دليل على المطلوب أما بالنسبة إلى الحاد فلأنه
عرف الشيء قيل إن الحد لم يصح حده لأن الكل يحتاج إلى تصوره وخصوصًا
ولولا معرفته به قبل الحد لم يصح معرفته بالمطابقة وأما بالنسبة إلى السامع
فلأن معرفته بذلك لم يكن مدركه ثم نعم الحاد عليه دليلًا امتنع أن يحصل له
بمجرد دعوى الحاد المتكلم بالحد وهذا الحد امتنع بعارض الحد
وبالنقض في طرده وعكسه ولولا تصور المحدود بدون الحد لامتنعت
المعارضة والنقض

وأما فائدة الحد المميز من المحدود وغيره لا تصويره وهو مطابق لاسم الحد
في اللغة فإنه الفاصل بينه وبين غيره وذلك إنما يتصور ما هو إلى مطلقًا
لا يعلم بل من تصور الأمر والخبر والعلم لا يعلم تصوره مطلقًا لا عامًا
فالحد يميز العام الذي يدخل فيه كل خبر وعلم وأمر ومن هنا تبين
أن الذي يتصور بالذهن من مسمى هذه الأسماء وهو الحقيقة المطلقة غير المطلوب
بالحد وهو الحقيقة العامة ثم التمييز للأسماء بالنسبة إلى المسميات أخرى
فالحد إما بحسب الاسم وهو الحد اللفظي الذي يحتاج إليه في الاستدلال بالأسماء
وكلام أهل اللغة وإما بحسب الوصف وهو يفهم الحقيقة التي عرفت صفتها

نعم السور القصار في آخر المصحف مناسبة سورة اقرأ هي أول ما نزل من القرآن
ولهذا يسمى بالأمر بالقراءة وختمت بالأمر بالسجود ووسطت بالصلاة التي أفضل أقوالها
أمر بأن يقرأ أول ما نزل بعدها السورة التي أول السابع فعل له ثم قادر فما لأول ما أرشد بالسابع
ما رسولًا ولهذا خوطب بالمدثر وهو المتدثر من برد الرعب والفزع الحامل لعظم ما فيه
لما رجع إلى خديجة ترجف بوادره وقال دثروني دثروني فكأنه نهي عن الاستدفاء وأمر بالقيام
للإنذار فخوطب في المزمل وهو المتلفف للنوم الذي نهي عنه لما أمر بالقيام إلى الصلاة
فلما أمر في هذه السورة بالقراءة ذكر في أولها نزول القرآن ليلة القدر ثم في آخرها بلاغه على المنذرين
حيث قال يتلو صحفًا مطهرة فيها كتب قيمة فهذه السور الثلاث متعلقة بالقرآن أسبابه
وأحكامه ونزوله وذكر النزول ولبلاغه الرسول على المنذرين

ثم سورة الزلزلة والعاديات والقارعة والتكاثر متعلقة بذكر اليوم الآخر وما فيه من الثواب والعقاب
وهل داخل في القرآن واليوم الآخر قيل هو النبأ العظيم

ثم سورة العصر والهمزة والفيل وقريش والماعون والكوثر والكافرون والنصر متعلقة
بذكر الأعمال حسنها وسيئها وكان لكل سورة خاتمة وأما سورة الإخلاص والمعوذتان
فهي في الإخلاص التي أنزل الله في المعوذتين دعاء العبد ربه ليعيذه والثنا مقرون بالدعاء
حامدين بهما في القرآن المنسوبة من الرب العبد تصانيا للرب تصفها دعاء للعبد
وهذه المناسبة في الظاهرة فإن أول الإيمان بالرسول الإقرار بما جاء به من الرسالة وهو القرآن
ثم الإيمان بمقصوده وهو عبادته وهو ما نهى الأمر إليه من النعيم والعذاب وهو الجزاء
ثم معرفة طريق المقصود وسببه وهو الأعمال خيرها وشرها ليتركوا ثم ختم
المصحف بحقيقة الإيمان وهو ذكر الله ودعاؤه بما نبه عليه أم القرآن فإن
حقيقة الإنسان هو المنطق والمنطق لسان خبر وطلب وإنشاء وأفضل الخبر وأنفعه
وأوجبه ما كان خبرًا عن الله كمقصد الفاتحة وسورة الإخلاص وأفضل الإنشاء
الذي هو الطلب وأنفعه وأوجبه ما كان طلبًا من الله كالمقصد الثاني من الفاتحة والمعوذتين